مشروع الشراكة الاوورومتوسطية الملامح الأساسية والدوافع الاستراتيجية ١٩٩٥-٢٠٠٨

The Euro-Mediterranean Partnership Project the main Features and Strategic motives 1995-2008

د. نور عوني عبدالرحمن
مدرس
جامعة الموصل – كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم التاريخ

Dr. noor awni A-ALRahman
Teacher
University of Mosul – college of Education For Humanities
Department of History

Noorawni7@40mosul.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأورومتوسطي ، أتفاقية برشلونة ، الاتحاد الأوربي ، دول المتوسط الجنوبي قمة هانوفر

Keywords: Euro-Mediterranean Partnership, Barcelona Agreement European Union, Southern Mediterranean Countries, Hannover Summit

المقدمة

ظهرت في نهاية القرن العشرين أحداث وتطورات في تاريخ الاقتصاد العالمي تمثلت بصور عديدة من التكتلات والشركات والأحلاف الاقتصادية قائمة على أسس سياسية أو معطيات جغرافية ومن بين هذه الأحلاف ظهر ما يعرف بالشراكة الاوورومتوسطية أذ جاءت هذه التسميه للدلالة على الدول والمناطق المطلة على البحر المتوسط بجوانبها الثلاثة الأسيوية والأفريقية والأوروبية سيما وان هذه المنطقة تعد حيوية لما لها من أهمية في حسابات التبادل التجاري والرأسمالي الأوروبي.

وقد سعى الاتحاد الأوروبي إلى تثبيت ودعم علاقاتهِ مع دول البحر المتوسط بسبب الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها والمتمثلة بالموارد الطبيعية والعمق الحضاري والتكتل البشري الكبير.

جاءت هذه المساعي نتيجةً للتطور الذي حدث في سياسة الاتحاد الأوروبي عام ١٩٨٩ والمتمثلة بالتركيز على تكتلات وشراكات اقتصادية وتجارية لا سيما مع مناطق البحر المتوسط.

Abstract :

(The global economy began to develop through the establishment of economic blocs and partnerships , including the Euro - Mediterranean Partnership , which was established between the countries bordering the Mediterranean Sea , with its three sides : Asian , African , and European .

The reason for this cooperation was the European countries' efforts to strengthen their relations with these countries because of the strategic importance that this region enjoys, represented by natural resources, cultural depth, and large human population, not to mention the European Union's desire to stand up to American projects in the Middle East region, security challenges, and illegal immigration.

مفهوم الشراكة الاوروميتوسطية :

المدلول اللغوي للشراكة هي من الفعل شاركَ ، يشارك ، مشاركة أي له نصيب منه وساهم فيه أي كان له نصيب وحصه فيه على قدم المساواة مع الطرف الأخر. [i]**(المحمدي، ٢٠١٧، ص١٩)**

المدلول الاصطلاحي للشراكة :

يمكن رصد عده تعريفات لمفهوم الشراكة فقد عرفها الدكتور معين أمين بأنها " العلاقات المشتركة التي تهدف إلى تحقيق المصالح المشتركة ومعرفه مدى قدرة الطرف المشترك في العلاقة لأجل الوصول إلى الغايات والأهداف المنشودة وان يبنى هذا التعاون على المدى الطويل ولا يقتصر على الجانب التجاري فحسب بل يتعدى اكثر من ذلك. [ii]**(سيد ، ١٩٩٩ ، ص٦)**

أما جون فليب نوفيل عرفها بأنها " تعاون مبني على أساس تأجير الموارد مقابل إعطاء الخدمات ". [iii] **(صالحي واخرون ،٢٠٠٥ ، ص ٧٥)**

هذا وقد عرفها الدكتور محمد قويدري بأنها " أحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي من خلال استغلال الأمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول. [iv]**(قويدري ، ٢٠٠١)**

أما ناصيف حتي فقد عرفا هي تعاون أوروبي مع دول كانت سابقا واقعه تحت النفوذ والاستعمار الأوروبي بأراضيها ومواردها الأولية وأسواقها. [v]**(حتي ،١٩٩٦ ،ص ٩٦)**

وبهذا تكون خلاصة هذه الشراكة هي تحقيق تعاون ما بين الشركاء مبني على أساس تبادل المصالح والإمكانيات الاقتصادية أولاً ومن ثم باقي الجوانب السياسية والاجتماعية من دون التقيد بوقت أو زمن محدد لهذا التعاون.

ومن خلال التمعن بكلمة الاورومتوسطية نستقرأ بان لهذه الكلمة شطرين الأول هو الاورو الذي يعطي مفهوم واضح عن هذه الشراكة تكون ما بين دول الاتحاد الأوروبي من جهة وكلمة المتوسطية ودول البحر المتوسط من جهة أخرى أي تعاون ما بين الضفة الشمالية للبحر المتوسط والضفة الجنوبية له. [vi] **(عبدالعزيز ،٢٠٠١، ص١٨٤)**

تعود بدايات مشروع الشراكة الاورومتوسطية إلى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين اذ عقدت اتفاقيات عديده ما بين الدول الأوروبية وبعض الدول المتوسطية كان ابرزها مع تركيا عام ١٩٦٣ ومع مالطا عام ١٩٧٢ وقبرص عام ١٩٧٣ ومن ثم الجوار العربي الأوروبي الذي تزامنا مع اندلاع حرب أكتوبر بين مصر وسوريا ضد إسرائيل عام ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط اذا التقى في تلك الفترة كل من الرئيس التونسي الحبيب بورقيبه والرئيس الجزائري هواري بومدين والرئيس الفرنسي جورج بومبيدو ولتجسيد فكرة التعاون والشراكة بمحاورها السياسية والاقتصادية والثقافية. [vii] **(اللاوندي ،٢٠١٥، ص ١١)**

لكن لم يقدر لهذا النجاح لان الأوروبيين كانوا يفكرون فقط بتأمين وصول النفط اليهم والتخلص من أزمة النفط التي رافقت حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ أما بالنسبة للحرب كان هناك الحاح من قبلهم بضم منظمة التحرير الفلسطينية إلى هذا الحوار الذي قابلهُ تلكأ أوروبي وإصرار عربي ، فضلاً عن ذلك كان اكثر من نصف أقطار الوطن العربي تتمتع بأكتفاء ذاتي بالمجال الزراعي والغذائي وفائض مالي كبير بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي كانت معظم هذه الدول مصدره لهُ. [viii] **(اللاوندي ،ص ص ١١، ١٢، ١٣)**

ناهيك عن الضغوط الأمريكية التي كانت تسعى للوقوف ضد أي حوار أو تعاون ما بين العرب وأوروبا والعمل على ربط حاجة أوروبا النفطية بنظام عربي متكامل يقع ضمن الوكالة الدولية للطاقة التي وضعها وزير الخارجية الأمريكي هنري كسنجر(Henry Kissinger) لمنع اوروبا من توقيع أي اتفاقيات مع الدول العربية المنتجة للنفط.

وبذلك تضافرت لأفشال الحوار الأوروبي العربي في تلك الفترة لكن على الرغم من فشلهِ إلا انهُ كان بمثابه البوابة للدخول في مشروع الشراكة الاورومتوسطية فيما بعد.

الدوافع لقيام الشراكة الاوورومتوسطية :

كان هنالك ثمة دوافع وعوامل عديده وراء قيام الشراكة الاورومتوسطية سواء من الجانب الشمالي أو الضفة الشمالية للمتوسط والضفة جنوبيه له وقد تداخلت هذه الدوافع ما بين دوافع دوليه وإقليمية واحيانا محلية داخلية خاصة بالدول المشاركة سوف يتم تقسيم هذه الدوافع إلى دوافع سياسية واقتصادية وأمنية.

أولاً : الدوافع السياسية والأمنية

كان لسقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة ما بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية وظهور نظام القطب الواحد عام ١٩٩١ اثراً ودافع كبير لدى أوروبا في السعي لقيام هذه الشراكة خاصه ان الولايات المتحدة الأمريكية دخلت بكل قوتها الاقتصادية والسياسية محاولة الانفراد بإدارة المنطقة ككل لا وبل العالم باسره . [ix] **(Hyland, 1990, p3)**
وبذلك أتخذت دول الاتحاد الأوروبي سياسة انفتاحيه تجاه دول جنوب البحر المتوسط حيث أصدرت كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا خلال لقائهم أثناء عقد معاهدة روما الثانية في كانون الأول عام ١٩٩٠ سياسة جديدة عرفت بأسم " السياسة المتوسطية المتجددة ".[x](**قاسم ،٢٠١٣ ، ص٨٩)**

والتي على أثرها عقد مؤتمر برشلونه المتوسطي للشراكة والتعاون وأثناء المؤتمر شددت دول الاتحاد الأوروبي على عدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية ولروسيا الدخول في هذهِ الشراكة وأعلنت عن ذلك في قمه (مايوركا) عام ١٩٩٠ اذ عارضت فرنسا دخول الولايات المتحدة الأمريكية في الوحدة الأوروبية كونها قادرة على التدخل في شؤون الاتحاد الأوروبي والتأثير على قراره فضلاً عن ذلك منعت كلاً من ليبيا ويوغسلافيا الدخول في هذه الشراكة بسبب فرض عقوبات على هذين البلدين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وهذا طبعاً يتنافى مع مشروع الشراكة الذي يدعو إلى دخول جميع الدول الواقعة في الطرف أو الضفة الجنوبية المتوسط وبالتالي منعت الولايات المتحدة وروسيا أيضاً من المشاركة في مؤتمر برشلونة مثل ما منعت ليبيا و يوغوسلافيا. [xi]**(الحاج ، ٢٠٠٥ ، ص٢٢٨)**

هذا وقت كان للاتحاد الأوروبي هواجس خوف كبيرة من السياسات التي بدأت تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقه الشرق الأوسط وتحديدا أدارتها لعمليات (السلام) التي كانت تزعمها لوقف الصراع العربي الإسرائيلي وعقد مؤتمرات السلام والتهدئة مثل مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ واتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣. [xii]**(الحسيني ،١٩٩٦ ، ص٢١٨)**

ولم تتوقف عند هذا الحد بل بدأت بإقامة القواعد العسكرية الأمريكية في منطقه الخليج العربي اذ رات بان مصالحها في منطقه الشرق الأوسط لا يمكن ان تقوم ألا بالهيمنة الكاملة وبكل الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية وخير دليل على ذلك طرحها مشروع "السوق الشرق أوسطية" بالدار البيضاء عام ١٩٩٤. [xiii]**(الشمري ، ٢٠١٢ ، ص٢٠٩)**

دفعت هذه الأحداث دول الاتحاد الأوروبي إلى اتباع سياسة جديدة قائمة على مفهوم الشراكة الاقتصادية والسياسية والأمنية لأجل منافسة القوة الأمريكية وخلق نوع من التوازن ليتسنى للدول الأوروبية الاستفادة من المنطقة العربية وتحديداً منطقة البحر المتوسط بضفتهِ الجنوبية. [xiv]**(الدجاني ،١٩٩٤ ، ص٦٠)**

اذ ان الهيمنة الأمريكية أفقدت الدول الأوروبية الكثير من مكاسبها وامتيازاتها الاقتصادية التي حققتها سابقاً فما كان من الاتحاد الأوروبي إلا ان يسعى للبقاء كشريك تجاري أول في منطقة المتوسط وتدعيم ذلك من خلال عقد الاتفاقيات الجديدة للتبادل الحر والشراكة للبروز بوصفها قوة صاعدة تلغي قواعد النظام الدولي أحادي القضية وجعل مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن النفوذ الأوروبي المباشر. [xv]**(خبازي ، ٢٠١٢ ، ص٤٤)**

اما مايخص الدافع الأمني الذي كان لهُ ايضاً دوراً مهماً في تحفيز الاتحاد الأوروبي للسعي لإقامة هذه الشراكة هو تأكيده على امن واستقرار الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط لان أمن الاتحاد الأوروبي واستقراره مرهون باستقرار هذه المناطق وهذا ما تم التأكيد عليه في البيان الختامي لمؤتمر برشلونة المنعقد في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٥ إذ أكد المشاركين في المؤتمر بان الاستقرار والسلام والأمن في منطقه البحر المتوسط مكسباً مشتركاً يتعهدون بتشجيعه وتوطيده بكل الوسائل من خلال حوار سياسي يرتكز على احترام مبادئ التعاون الدولي وتحقيق الأهداف التي تعني بالاستقرار والأمن الداخلي والخارجي. [xvi]**(البيان الختامي للمؤتمر الوزاري الأوربي ١٩٩٦ ، ص٢٤٨)**

فضلا عن ذلك كان هنالك تخوف كبير من لدن دول الاتحاد الأوروبي حول مساله امتلاك الدول العربية والإسلامية لأسلحة الدمار الشامل والصواريخ البالستية والتي من الممكن ان تهدد امن وسلام الدول الأوروبية باعتبارها قريبه منها جغرافيا ولا يفصلها عنها سوى البحر المتوسط. [xvii]**(بركات واخرون ، ٢٠١٢، ص٤٨٣)**

ناهيك عن الهجرة الغير شرعية التي كانت تتوافد من البلدان العربية نحو أوروبا وخاصة مناطق المغرب العربي اذ كان يهاجر إلى أوروبا أعداد كبيرة وقد كانت هناك جماعات سرية تعمل على تهريب المهاجرين ، وهذا الأمر كان يشكل مصدر قلق وخوف من لدن الدول الأوروبية وهذا كان واضح من خلال الخطابات الأمنية حول مسألة تهديد الأمن الأوربي "

تدفق المهاجرين من الجنوب إلى الحدود الأوربية " كونهُ سوف يؤثر على نسبة أعداد المهاجرين مقارنة بسكان أوروبا الأصليين ، فحسب الإحصائيات التي أجريت عام ١٩٩٣ وصلت نسبة أعداد المهاجرين في أوروبا حوالي ٢٤٪ من مجموع سكان الاتحاد الأوروبي وهذا الأمر كان ينطبق ايضاً على هجرة الأتراك نحو المانيا وتزايد أعدادهم يوماً بعد يوم ، نتيجة حاله الفقر والبطالة التي كان يعاني منها سكان الضفة الجنوبية والشرقية من البحر المتوسط. [xviii] **(Report , 2000)**

ايضاً كان هناك سبباً امنياً اخر يهدد الاتحاد الأوروبي الا وهو انتشار ظاهرة المد الإسلامي والحركات الإسلامية المتطرفة والتي كانت تحمل العداء للغرب والدول الأوروبية وتهدد مصالحها السياسية والاقتصادية في دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط ، اذ كانت الجزائر وتونس والمغرب ومصر واليمن وتركيا من اهم المعاقل لهذهِ الجماعات ، والخوف من أنتقال هذا المد إلى الجاليات العربية والإسلامية الموجودة داخل دول الاتحاد الأوروبي. [xix] **(Nowicka , 2014, p.4)**

وخير دليل على ذلك ما صرح به المجلس الأوروبي الذي عقد اجتماعه في لشبونة عام ١٩٩٢ واصفاً الدول العربية بأنها مصدر تهديد وقلق للأمن والاستقرار الأوروبي ومعقل للتطرف الديني والجريمة المنظمة ومركز لتجاره المخدرات ومصدر الهجرة غير الشرعية نحو مناطق الاتحاد الأوروبي وانهُ لابد من الحفاظ على الأمن والاستقرار في هذهِ المناطق التي ترتبط معها بمصالح قويه اذ كانت هذهِ احدى سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية التي تستند إلى سياسة الأمن والدفاع المشترك. [xx] **(أبو العينين ، ٢٠٠٠ ، ص٢٠)**

ثانياً : الدوافع الاقتصادية

كانت أوروبا دوماً تسعى إلى تطوير وتقوية علاقاتها الاقتصادية أمام مناطق الوطن العربي كونها مصدراً مهماً للموارد الطبيعية الداخلة في الصناعات الأوروبية وسوقاً ايضاً لتصريف منتجاتها الزراعية والصناعية.

وما ان انتهت المنافسة القطبية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي نتيجة سقوط الأخير حتى بدأ الاتحاد الأوروبي يسعى أولاً لاستعادة التوازن داخل الاتحاد الأوروبي نفسه لاسيما بعد ان تمكنت المانيا من استعادة قوتها الاقتصادية التي دمرت خلال الحرب العالمية الثانية وسيطرتها على الاتحاد الأوروبي وإقناع البلدان الأوروبية الشرقية والوسطى للدخول في هذا الاتحاد فوجدت كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا بضرورة إيجاد توازن داخل الاتحاد الأوروبي ومنع المانيا من تصدر المشهد والتحكم بسياسة الاتحاد الأوروبي وهذا لا يمكن ان

يتم ألا من خلال إيجاد ثقل اقتصادي وسياسي لهذه الدول خارج نطاق الاتحاد الأوروبي ولكن من خلال التوجه صوب الجنوب باتجاه البحر المتوسط. [xxi]**(حوات ، ٢٠٢٢ ، ص٢٥ ؛ مصلوح ، ٢٠٢٢ ، ص١٧-١٨)**

فضلاً عن ذلك حاولت دول الاتحاد الأوروبي البروز كقوة اقتصادية تستطيع الوقوف في وجه القوة الاقتصادية العالمية المنافسة لها والمتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية ، وإيجاد نوع من الاندماج والتعاون مع دول البحر المتوسط الجنوبي الشرقي وذلك بتقوية العلاقات الثقافية والاقتصادية والتجارية ، لاسيما وان هذه المنطقة هي مصدر للثروة الاستراتيجية المتمثلة بالنفط وعامل أساسي في عمليات المنافسة بين الشركات النفطية العالمية المستثمرة اذ قلصت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذ الشركات الأوروبية، لهذا حاولت دول الاتحاد الأوروبي استعاده نفوذها النفطي في المنطقة والسعي بمشروع الشراكة لكي يتسنى للأموال الأوروبية الاستثمار النفطي في هذهِ الدول وبالتالي تكون النتيجة هي تحكم أوروبا بأسعار النفط التي تعد الأساس والمحور في عملية المنافسة ما بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له ، لا سيما بعد استخدام الدول العربية النفط كسلاح في حرب ١٩٧٣. [xxii]**(Jacques , 1994 , p32)**

أن الدول الأوروبية كانت على يقين ان مناطق ودول المتوسط الجنوبي الشرقي تمثل سوقا واسعا لتصريف المنتجات الأوروبية اذ ترتفع فيها معدلات الاستهلاك وتنخفض فيها القدرة الإنتاجية تصاحبها كثافة سكانية تتصف بيد عاملة رخيصة وكوادر لا باس منها ناهيك عن كونها تتمتع بمخزون كبير من الموارد الطبيعية. [xxiii]**(خير الدين ، ٢٠٠٩ ، ص٣٤٠)**

وبالتالي سوف تتظافر كل هذهِ العوامل في تهيئة بيئة صناعية إنتاجية ناجحة للدول الأوروبية يتوجها خط ملاحي حيوي يربط قارات العالم الثلاث أوروبا واسيا وأفريقيا.

هذهِ كانت الدوافع الاقتصادية من قبل الجانب الأوروبي اما ما يخص الدوافع الاقتصادية من قبل الضفة الجنوبية الشرقية للبحر المتوسط فأن تراجع المساعدات والاستثمارات التي كان يحصل عليها من قبل الدول الاشتراكية التابعة للاتحاد السوفيتي نتيجة لسقوطه وانتهاء الحرب الباردة اذا ان نسبة الاستثمارات في هذه المناطق كانت من قبل الدول الاشتراكية تشكل ٣٥٪ بالنسبة لدول أوروبا الشرقية الاشتراكية و٣٠٪ بالنسبة لأسيا ٣٠٪ بالنسبة لأمريكا اللاتينية وجدت دول الضفة الجنوبية مشروع الشراكة الاوورمتوسطية الأفضل والأنسب لها في ظل انتشار التكتلات الاقتصادية الخاضعة لسياسة العولمة والسعي للحصول على مساعدات وقروض وتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال الأجنبية من قبل أوروبا. **(Z.Katz ,19971, p32)**[xxiv]

فضلاً عن ذلك سعي دول الضفة الجنوبية الشرقية إلى الارتباط بواحده من اكبر القوه الاقتصادية العالمية والاندماج في اقتصاديات العالم الرأسمالي ، سيما بعد ظهور التجمعات والتكتلات التي شهدها العالم مثل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **(NAFTA)** ، ورابطة دول جنوب شرق أسيا **(ASEAN)** ولبلوغ هذا الهدف كان على الدول الأوروبية ان توجد وتوفر مناخاً ووضعاً اقتصادياً يتمثل بزيادة حجم المساعدات المالية والفنية لأجل إصلاح اقتصاديات هذهِ الدول وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها. [xxv]**(الحوران ، ٢٠٠٢ ، ص١٩٤)**

التطور التاريخي للشراكة الاورومتوسطية :

مر التعاون الاورومتوسطي بمراحل زمنية عدة حتى وصل إلى اتفاقية برشلونة عام ١٩٩٥ وكانت أولى هذهِ المراحل المرحلة الممتدة من العام (١٩٦٩ – ١٩٧٣) والتي ابتدأت من اتفاقية روما اذ كانت لفرنسا علاقات قديمة مع مستعمراتها في منطقة جنوب البحر المتوسط وتحديداً دول المغرب العربي بعد حصول هذه الدول على استقلالها من الاستعمار الفرنسي قامت فرنسا بتحويل سياستها تجاه هذه الدول من سياسة استعماريه إلى تعاون وشراكة اقتصادية ترجمت من خلال معاهدة روما المعقودة سنة ١٩٥٨. [xxvi] **(حروش ، ٢٠١٩، ص٢٨)**

قامت المجموعة الاقتصادية الأوروبية بفتح مفاوضات مع تونس والمغرب منذ العام ١٩٦٣ والتي انتهت بعقد اتفاقية تجارية لمدة خمس سنوات عام ١٩٦٩ ، وقد سبقها عقد اتفاقية مع اليونان عام ١٩٦٢ وأخرى مع تركيا واسرائيل عام ١٩٦٣ من لدن المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، الا ان هذهِ الاتفاقيات لاقت الفشل كونها اتفاقات محدودة لا تتبنى مشروع تنموي فاعل وانها عقدت مع كل دولة على حده واختلال التبادل التجاري على حساب بلدان متوسط الجنوبي لتستأنف المجموعة الأوروبية الاقتصادية عملها في عقد قمه باريس ١٩– ٢١ اكتوبر عام ١٩٧٢ لتبدا سياسة جديدة تجاه دول المتوسط الجنوبي والتي تميزت بكونها وسعت نطاق هذه الاتفاقية لتشمل كلا من إسرائيل والمغرب العربي (وتونس ، والمغرب ، والجزائر) والمشرق العربي (مصر سوريا الاردن لبنان) ويوغسلافيا وايضاً وسعت مجال التعاون الاقتصادي ليشمل المبادلات التجارية والتعاون المالي والتقني والتعاون في مجال اليد العاملة والمجال المؤسساتي. [xxvii]**(براهيمي ، ١٩٩٦ ، ص٣٨٨)**

الا ان هذه الاتفاقيات ايضاً كان مصيرها الفشل كسابقتها كونها سعت فقط لخدمه المصالح الأوروبية على حساب مصالح دول المتوسط الجنوبي اذ كان همها الأساسي هو تفعيل نقل البضائع الأوروبية إلى دول الشاطئ الجنوبي وخفض التعريفة الجمركية للبضائع الأوروبية الداخلة لدول الشاطئ الجنوبي المتوسطي ، وبهذا كانت هذه السياسة ليست سوى استراتيجية منتهجة من لدن دول المتوسط الأوروبي لتوسيع دائرة النفوذ الأوروبي على منطقة المتوسط الجنوبي ، وتثبيت ودعم التبعية الاقتصادية لدول المتوسط الجنوبي نحو أوروبا. **(السلموني ، ٢٠٢٠ ، ص٢٩٠ ؛ براهيمي ، ١٩٩٦ ، ص٣٨٨)**[xxviii]

سعت دول المتوسط الأوروبي بين الحين والآخر لتجديد الاتفاقيات الاقتصادية مع دول المتوسط الجنوبي وزيادة حجم المساعدات المالية نوعاً ما وتسهيل شروط الدخول إلى السوق الأوروبية المشتركة لكن جميع هذهِ المساعي كانت شكلية تهدف لخدمة دول المتوسط الجنوبي في ظاهرها اما مكنونها كان يسعى فقط لخدمة الاقتصاد الأوروبي والاستفادة اكبر قدر ممكن من دول المتوسط الجنوبي وتسخير إمكانياتها الاقتصادية من موارد أولية ويد عاملة رخيصة وجعلها سوق مفتوحة لتصريف السلع والبضائع الأوروبية.

وما ان جاء العام ١٩٩٥ ليدخل التعاون الاورومتوسطي مرحلة جديدة تمثلت بقيام مؤتمر برشلونة الذي من خلاله أخذت العلاقات الاورومتوسطيه منحاً جديداً ووضعت فيه أسس التعاون الجديدة ليس الاقتصادية فحسب بل اخذ هذا التعاون منحى جديد قدم من خلاله مشاريع داعمة للمجتمع المدني تمثلت بالنقابات والجامعات وشباب رجال الأعمال. **(دياب ، ٢٠٢٠ ، ص١٠١)**[xxix]

إعلان اتفاقية برشلونة عام ١٩٩٥:

اعلن مجلس الاتحاد الأوروبي أثناء عقده المؤتمر الاورومتوسطي في ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٩٥ متمثل برئيسهِ (خافير سولا) (Javier Solana) وزير الشؤون الخارجية بإسبانيا والمفوضية الأوروبية وعدد من ممثلي دول البحر المتوسط كلاً من (المانيا والنمسا- بلجيكا- الدنمارك- قبرص- إسبانيا- فنلندا- فرنسا- إيرلندا- إيطاليا هولندا- البرتغال- السويد- اليونان- تركيا- بريطانيا- الجزائر- تونس- مصر- سوريا- لبنان- فلسطين إسرائيل). **(Barcelone , 1995 , p1)**[xxx]

وخرجوا بإعلان اتفاقية برشلونة مؤكدين على الأهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط والسعي لتحقيق علاقات مستقبلية جديدة قائمة على أسس التعاون والتضامن الشامل وبما يتوافق مع الطبيعة المميزة التي صاغها الجوار والتاريخ كون ان الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة على ضفتي البحر المتوسط تشكل تحديات مشتركة تتطلب استجابة

منسقه هدفها روح المشاركة والتأكيد على الحلول والمبادرات التي اتخذت لصالح السلام والاستقرار والتنمية في منطقه البحر المتوسط والشرق الأوسط عموماً من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. [xxxi] **(Barcelone , 1995 , p1)**

وقد تم الإعلان عن المبادئ التي تم الاتفاق عليها والمتضمنة بـ التصرف وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الأنسان فضلاً عن الالتزام بموجب القانون الدولي لاسيما تلك الناشئة عن المواثيق الإقليمية والدولية التي هي اطرافاً فيها ، وتطوير سيادة القانون والديمقراطية في أنظمتها السياسية ولكل عضو له الحق في ان يختار ويطور بحريه نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقضائي ، واحترام حقوق الأنسان والحريات وضمان الممارسة المشروعة والفعالة لهذه الحقوق والحريات ، بما في ذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات للأغراض السلمية وحرية الفكر والدين وعدم التميز على أساس العرق أو الدين أو الجنسية أو اللغة والتأكيد على الحوار ما بين الأطراف وحل المسائل المتعلقة بحقوق الأنسان والحريات ونبذ العنصرية وضمان التعدد والتنوع وتعزيز المساواة بين مختلف فئات المجتمع هذا وقد شدد المشاركون على أهمية التربية السليمة في مجال حقوق الأنسان والحريات الأساسية ، وأبداء حسن النية بالالتزامات التي تعهد بها بموجب القانون الدولي واحترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، والعمل وفق مبادئ وميثاق الأمم المتحدة فيما يخص المسائل المتعلقة بالسلامة الإقليمية للدول ، وعدم التدخل المباشر وغير المباشر من قبل الشركاء أو الأعضاء بالشؤون الداخلية لشريك أو عضو أخر وسلامة ووحدة أراضي كل الشركاء وتسوية نزاعاتهم بالطرق السلمية ودعوة جميع المشاركين إلى نبذ اللجوء إلى التهديد بأستخدام القوة أو الاستيلاء على الأراضي بالقوة وان يتم حل ذلك وفق مبادئ ومواثيق الأمم المتحدة ، هذا وأكد المشاركون على تعزيز التعاون في منع الإرهاب ومكافحتهِ والوقوف بوجه الجرائم ومكافحه المخدرات وعدم الترويج لها. [xxxii] **(اتفاقية برشلونة وبتروكولاتها ، pp263)**

أيضاً تناول المشاركون مسألة الحد من أنتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية من خلال الانضمام إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بعدم أنتشار الأسلحة ونزع السلاح مثل معاهدة حظر الأنتشار النووي واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، والسعي لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والامتناع عن تطوير قدراتها العسكرية بما يتجاوز متطلباتها الدفاعية المشروعة وبالتالي ستكون منطقة البحر المتوسط منطقة امنه يعمها الاستقرار ومن ثم الرخاء الاقتصادي. [xxxiii] **(Barcelone ,1995,pp263)**

جاء في الاتفاقية أيضاً التأكيد على الشراكة الاقتصادية والمالية ومواجهة الصعوبات والتحديات التي سوف تواجه الشركاء فيما يخص الديون وتحسين الظروف المعاشية لسكانها وزيادة مستوى العمالة وتقليص فجوة التنمية في المنطقة الاورمتوسطية وتشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي ، والأنشاء التجريبي لمنطقة التجارة الحرة والعمل على زياده المساعدات المالية لدول الشركاء من قبل الأتحاد الأوروبي ، وتعزيز وتطوير القطاع الخاص والارتقاء بالقطاع الإنتاجي وتعزيز نقل التكنولوجيا ، ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق بيئة مواتية للاستثمار والسعي لدعم الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتزويدها ببرامج تعاون وتحديث صناعي ودعم فني. **(Barcelone ,1995,pp263)**[xxxiv]

وكان أيضاً للبيئة نصيب من هذه الشراكة اذ أكدت اتفاقية برشلونة على أهمية التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة من خلال وضع برنامج عمل ذي أولوية قصير ومتوسط الأجل فيما يتعلق بمكافحة التصحر وتركيز الدعم المالي والفني لذلك، أيضاً سعت لإدارة الأرصدة السمكية ، وكسبت التعاون في مجال البحوث المتعلقة بالأرصدة السمكية وتربية الأحياء المائية ،الإدارة المناسبة لإمدادات المياه، وإعادة هيكلية الزراعة وتعزيز التنمية الريفية المتكاملة ومحاربة زراعة المحاصيل الغير مشروعة هذا وقد سعى مشروع (ميدا) إلى معالجة المياه القذرة والملوثة والعمل على تحسينها اذ خصص البنك الدولي لهذا المشروع أموال لدعمهِ. **(Barcelone ,1995,p4)**[xxxv]

كما أكدت الاتفاقية على التعاون في مجال تطوير وتحسين البنى التحتية وذلك من خلال أنشاء نظام نقل فعال وتطوير المعلومات والاتصالات واحترام مبادئ القانون البحري الدولي لاسيما فيما يخص حرية تقديم الخدمات في النقل الدولي وحرية الوصول إلى البضائع الدولية ،والتعهد بتشجيع التعاون بين السلطات المحلية ودعم التخطيط الإقليمي. **(Barcelone ,1995,p5)**[xxxvi]

أما الفقرة الأخرى التي شملها التعاون وأكد عليها هو ان نجاح الشراكة الاورومتوسطية يتطلب زيادة كبيرة في المساعدات المالية لتشجيع التنمية المحلية المستدامة وتعبئة الفاعلين الاقتصاديين المحليين وفي هذا الصدد وافق المجلس الأوربي على تخصيص مبلغ ٤،٨٥ مليون وحدة نقدية أوربية توضع في البنك الاستثمار الأوربي على شكل منح وقروض ومساهمات مالية من الدول الأعضاء لدعم وتطوير الشركاء والأعضاء الباقين والنهوض باقتصادهم. **(Conclusions, 1999 , p1)**[xxxvii]

هذا وتم عقد مؤتمر آخر وهو المؤتمر الأورمتوسطي الثالث لوزراء الخارجية في شتوتجارت بألمانيا عام ١٩٩٩اذا أكد المؤتمرون على الأهداف المنشودة التي تم الأتفاق عليها في مؤتمر برشلونة ١٩٩٥وتحويل حوض البحر المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون الاقتصادي من خلال تعزيز الديمقراطية وحقوق الأنسان، ودعم التنمية الأقتصادية والأجتماعية ومكافحة الفقر وتعزيز التفاهم بين الثقافات فضلاً عن ذلك التأكيد على تحقيق السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وقد أوضح المؤتمرون ان التعاون الأقليمي هذا بمثابة عدة مشاريع مترابطة تشمل جميع الشركاء وايضاً أكد الأتحاد الأوربي على زيادة قروض بنك الاستثمار الأوربي لأجل تطوير البنى التحتية في المنطقة والسعي لأنشاء منطقة تجارة حرة أورمتوسطية بحلول ٢٠١٠وتحويل العملية الأقتصادي إلى أستثمار مباشر لتحقيق منطقة مشتركة من الرخاء الأقتصادي الذي هو هدف قلب الشراكة الأورمتوسطية. [xxxviii] **(Conclusions, 1999 , p3)**

أتسع مفهوم الشراكة الأورومتوسطية ليشمل أيضاً مسألة تنظيم المياه في البحر المتوسط اذ تم عقد أجتماع مديري المياه بمدريد في ١٢-١٣ نوفمبر ٢٠٠١بمدينة مدريد حضرة ممثلي المفوضية الأوربية والمدراء العاملين في المياه لكل دولة من دول (فرنسا-أسبانيا-ألمانيا-النمسا-هولندا-البرتغال-السويد-قبرص-مالطا-تركيا-مصر-تونس-الجزائر-المغرب-فلسطين-اسرائيل). [xxxix] **(Euro , 2001 , p1)**

وقد أكد فيه الشركاء على أن المياه هي أحدى أهم القطاعات الرئيسية ذات الأولوية للتعاون الأقتصادي في منطقة البحر المتوسط، والعمل على نشر ثقافة مائية بين شعوب المؤتمرين بشكل عام حول الأدارة المتكاملة للموارد المائية المحلية، والتنسيق والتطوير بين معهد مياه البحر المتوسط والشراكة العالمية للمياه، وأنشاء مشروع الشبكة الدولية لمنظمات الأحواض ومجلس المياه العالمي. [xl] **(Euro , 2001 , p,2-3)**

حمل مشروع برشلونة في طياتهِ أوراق سجلت نجاحات محققة في بعض البرامج الجزئية وإخفاقات في البرامج الأخرى ، الأمر الذي مهد لإقامة اتحاد جديد يعد امتداد لمسار أو مشروع برشلونة عرف باسم الاتحاد من اجل المتوسط.

كانت فكرة الاتحاد من اجل المتوسط تشكل هاجس يحيط بـ " نيوكولا ساركوزي" (Nicolas Sarkozy) وزير الداخلية الفرنسي الذي تولى وزارته في العام ٢٠٠٥ ، ليعلن عن مشروعة وأثناء ذروة المعركة الانتخابية الرئاسية في العام ٢٠٠٧ اذ اعلن في ٧-٢-٢٠٠٧ بعد انتخابه رئيساً للجمهورية عن فوائد التعاون والاتحاد بين ضفتي المتوسط في زمن

العولمة، وبدأ بأطلاق النداء للأنضمام إلى مشروعهِ الذي عدهُ حلماً كبيراً لوحدة أفريقيا وأوروبا ودمج هاتين الحضارتين وبناء مصير مشترك ما بين الشعبين لمواجهة هذه العولمة . [xli](المخادمي ، ٢٠٠٩ ، ص٤٠)

ومن ثم جاءت قمة " هانوفر " لتتوج هذهِ الفكرة اذ تم عقد هذه القمة في المانيا في ٣ أذار ٢٠٠٨ ما بين المستشارة الألمانية " أنجيلا ميركل" (Angela Merkel) والرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي" ليتم الانتقال من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من اجل المتوسط ، نظراً للتداخل بين الاتحاد المتوسطي ومسار برشلونة والذي وجد الترجمة لهُ بتعديل التسمية من الاتحاد المتوسطي إلى " مسيرة برشلونة الاتحاد من اجل المتوسط" وكان السبب في تغيير اسم ومضمون برشلونة إلى الاتحاد من اجل متوسط هو ان الاتحاد الأوروبي قد تبنى هذا المشروع بعد ان كانت فرنسا هي المبادرة والوصية على المشروع ، تحديث مسار برشلونة من دون إلغاءهِ وعدم فسح المجال لأي مشروع أوروبي متوسطي ان يكون بديلاً لمسار برشلونة ، وجعل الإدارة لهذا المشروع أدارة جماعية من قبل الدول الأوروبية وبالتالي إعطاء الصفة التكاملية الموحدة لكافة المشاريع المتوسطية ، والاتفاق على ضم كافة الدول الأوربية في هذا المستودع وليس فقط دول الشمال والجنوب المتوسطي ، والعمل على تشجيع التنمية الاقتصادية في منطقه البحر المتوسط ورسم معالم فضاء الأمن المتوسطي ، وحماية البيئية والتنمية المستدامة وحوار الثقافات. وبالتالي اصبح هذا المشروع أكثر تقدماً وسعة من مشروع برشلونة. [xlii](عدالة ، ٢٠١٤ ، ص٣٢٩)

مشروع الشراكة الاورمتوسطية : رؤية نقدية

ان الشراكة الاورومتوسطي اذا ما تم النظر اليهِ بوجه عام فسترى انهُ موحد ومتكامل من الناحية النظرية وانهُ يسعى بجهد كبير لخدمة الأعضاء المتواجدين داخلهِ وان جميع أهدافهِ هي لخدمة أعضائهِ سواء دول الشمال الاورمتوسطي أو الجنوب المتوسطي على حد سواء.

ألا ان الحقيقة على أرض الواقع غير ذلك فنجد بداية ان هناك عدم تكافؤ بين طرفي الشراكة لصالح دول الاتحاد الأوروبي على حساب دول جنوب وشرق المتوسط ولا سيما الدول العربية المنخرطة في هذا المشروع أو الشراكة من النواحي السياسية والاقتصادية. [xliii](مصحب ، ٢٠١٥ ، ص١٦١)

أولاً: الناحية السياسية

حاول الاتحاد الأوروبي من خلال هذهِ الشراكة إلى إقامة علاقات ما بين البلدان العربية وإسرائيل ، وهذا بحد ذاته قد يشكل تهديد للأراضي العربية من خطر التوسع الإسرائيلي في المنطقة اذ أن إسرائيل ستتلقى الدعم من الدول الأوروبية بحجة مواجهة الإرهاب وبالتالي سيتم تصفية القوى الوطنية والقومية المعارضة للسياسات الغربية ، وإقامة أنظمة سياسية تابعة للغرب تحمل في طياتها ثقافية عربية إسلامية جديدة تابعة وخادمة للغرب من خلال غزو ثقافي منظم يسعى للشراكة والتعامل مع الغرب ، ويتلقى ترتيبات أمنية إقليمية تفرض عليه من قبل هذهِ الدول وتلغي كل مكونات الأمن القومي العربي وأزالة مؤسسات العمل العربي أو الحد منها حتى تصبح غير قادرة على مواجهة التطورات الدولية والإقليمية. [xliv]**(الحاج ، ٢٠٠٥ ، ص٢٣٠)**

وبالتالي هذا الأمر سيؤدي إلى طمس الهوية العربية وتوجيه أنظار دول الضفة الجنوبية نحو الدول الشمال وعدم السعي لتقوية علاقتها مع محيطها في الضفة الجنوبية سواءاً على المستوى العربي أو المستوى العربي الأفريقي. [xlv]**(أمين ، ١٩٩٣ ، ص٤٢)**

فضلاً عن ذلك ان أغلب التيارات القومية العربية تجد في هذا المشروع تجاوزً لجامعة الدول العربية اذا أنها تتعامل مع الدول العربية على أساس أجزاء مقسمة وليس كدول عربية منضوية تحت لواء جامعة الدول العربية على العكس تماماً فأن الدول العربية تتعامل مع الاتحاد الأوربي ككتلة سياسية واقتصادية واحدة ،وان هذا الأسلوب في التعامل هو ليس مجيء الصدفة أو الفراغ بل بشكل متعمد ومدروس لاجل سلخ هذه الدول عن محيطها العربي والإسلامي والحضاري ودمجها وتبعيتها لحضارة وثقافة غربية عنها من خلال التركيز على الصلة الجغرافية والاستراتيجية وتغيب الصلة التاريخية والثقافية ،لهذا وقفت اغلب التيارات القومية والإسلامية بوجه هذا المشروع . [xlvi]**(سلامة ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٠٨-١٠٩)**

كذلك غياب التنسيق بين دول المتوسط الجنوبي وضعف العلاقات مابين هذهِ الدول لا وبل وصولها إلى حد النزاع والخلاف الحدودي ومثال على ذلك النزاع الصحراوي (مشكلة الصحراء الغربية) [xlvii]**(بوبوش ، ٢٠٠٨)** كل هذا جعل العمل المشترك والتعاون أكثر صعوبة وتعقيداً ،الأمر الذي دفع دول الاتحاد الأوربي الى عقد اتفاقيات منفردة مع دول المتوسط الجنوبي اذ تم عقد اتفاق مابين الاتحاد الاوربي وتونس عام ١٩٩٥ ومع المغرب عام ١٩٩٦ ،والجزائر عام ٢٠٠٢ كلها اتفاقيات منفردة متجاهلة مشروع الشراكة والتعاون الجماعي. [xlviii]**(زهير وعبدالرحيم ، ٢٠١٠ ، ص١٢٣)**

ناهيك عن ازمة الثقة بين الحكام وشعوب الضفة الجنوبية نتيجة لغياب الديمقراطية ،وفقدان الامل بالتغيير نحو انظمة جديدة أخرى . [xlix](**زهير وعبدالرحيم ، ٢٠١٠ ، ص١٢٣)**

ثانياً : الناحية الاقتصادية

ان اختلال التوازن بين الضفتين كان أيضاً احد أسباب إخفاق هذا المشروع فالدول الأوربية دول متقدمة رأسمالية على عكس دول الجنوب المتوسطي التي تعاني من تخلف اقتصادي وتكنولوجي ، لهذا جاء هذا المشروع لخدمة الدول الأوربية.

فنلاحظ ان الاتحاد الأوروبي ألغى القيود المفروضة أمام أنتقال التكنولوجية والصناعة الأوربية إلى دول المتوسط الجنوبي وسعى إلى استفادة الدول الأوروبية من ذلك وإقامة منطقة تجارة حرة في الضفة الجنوبية وغزو الأسواق بالبضائع والصناعات الاوربية وعدم الأخذ بنظر الاعتبار ان هذا الأمر كان له انعكاسات سلبية على الصناعات التحولية العربية وبالتالي عدم قدرة العرب في المستقبل على إقامة صناعات متقدمة . [l](**اللاوندي، ٢٠١٥ ، ص٢٨)**

ان هذهِ الشراكة تقوم على الانتقاء وعدم التكافؤ حيث تم رفع الحواجز على التجارة وحركة رؤوس الأموال والخدمات ،ولم يتم رفضها على تنقل العمالة والمهاجرين ،وعلى منح تأشيرات الدخول لسكان دول الجنوب المتوسطي وبالتحديد دول المغرب العربي المهاجرين إلى دول الاتحاد الأوربي ،وبهذا تغافلت عن حل مشكلة المهاجرين غير الشرعيين ،وحققت التفوق الغربي في النشاط الاقتصادي على حساب النشاط الاقتصادي المحلي لدول الضفة الجنوبية للمتوسط . [li](**أربيع ، ٢٠١٠ ، ص٦٢)**

وبهذا يكون هذا المشروع هو صيغة جديدة من صيغ الاستعمار الغربي اذ تسعى هذه الدول المتقدمة الى ربط مقدرات دول الجنوب الاقتصادية والسياسية والحضارية بدول الشمال المتوسطي وجعلها تابعه لها لاسيما بعد أن تحررت هذه الدول من هذا الاستعمار عاود الاتحاد الأوربي لايجاد وسيلة وطريقة جديدة لاستعمار هذه الدول من جديد لكن بصفة اقتصادية وحضارية لا عن طريق الغزو العسكري .

الخاتمة

لم يكتب لمشروع الشراكة الأورمتوسطي النجاح وحتى ان وجد نجاح فهو لصالح الطرف الأوربي والسبب في ان الفكرة الأولى لهذه الشراكة قد طرحت من قبل الجانب الأوربي الذي أراد بها ان يقف بوجه التحديات التي كانت تطالهُ من قبل دول المتوسط الجنوبي والمتمثلة بالتحديات الأمنية والهجرة غير الشرعية ، فضلاً عن هاجس الخوف الذي تجلى من قبل دول المتوسط الأوربي حيال مسألة الشراكات والمشاريع التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية والتي بدأت تأخذ مساحة واسعة بذلك في مناطق دول المتوسط الجنوبي والشرق الأوسط ، فكان لابد من إيجاد هذهِ الشراكة للوقوف بوجه هذهِ المشاريع الامريكية التي بدأت تأخذ منحى سياسي واقتصادي وحتى عسكري عن طريق إقامة قواعد عسكرية وبحرية في دول المتوسط.

أما ما يخص نتاجات هذه الشراكة فكانت في تحويل منطقة الجنوب المتوسطي إلى سوق لتصريف البضائع والصناعات الأوربية فضلاً عن ذلك الحصول على المواد الأولية الداخلة في هذه الصناعات ، ناهيك عن عمليات استثمار رؤوس الأموال في دول المتوسط الجنوبي وتبعية هذهِ الدول اقتصادياً لدول الشمال المتوسطي الأوربية يقابله تلكأ في أقامة أي مشروع ينهض بهذهِ الدول الجنوبية اقتصادياً ويجعلها بمستوى دول الشمال المتوسطي والتركيز على المشاريع الصغيرة الاستهلاكية ، وحتى ان وجدت هذهِ المشاريع نجد عدم جدية في ذلك بحجة مسألة حقوق الإنسان والتحديات الأمنية والهجرات غير الشرعية ، فضلاً عن مسألة الصراع العربي الإسرائيلي الذي كان سبباً كبيراً في تعثر هذهِ الشراكة ، وبهذا جاءت هذهِ الشراكة بالدرجة الاساس لخدمة المصالح الأوربية أي دول الشمال المتوسطي على حساب دول الجنوب .فقد كانت شراكة تحمل في ظاهرها تجمع مابين دول ضفتي البحر المتوسط تسعى للتعاون والتبادل الاقتصادي والحضاري لكن في جوهرها لم تكن سوى مشروع قائم على أساس أستغلال اقتصاد دول الجنوب المتوسطي ونهب خيراتها وأستباحتها وغزوها ثقافياً وجعلها تابعة لدول المتوسط الشمالي الأوربي .

قائمة المصادر

أولاً : رسائل الماجستير

- أربيع ، محمد خليل ، مشروع الشراكة الأورومتوسطية وتداعياتهُ السياسية على النظام الأقليمي العربي (١٩٩١-١٩٩٥) ، رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة الأزهر (غزة) ، كلية الآداب ، ٢٠١٠) .
- زهير بورصاص و عبدالرحيم دواخة ، الشراكة الأورمتوسطية وأثارها على التكامل الاقتصادي العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، ٢٠١٠) .

ثانياً : المصادر العربية

- براهيمي ، عبدالحميد ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٦).
- بركات نظام وآخرون ، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها ، (الأردن ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ٢٠١٢).
- بوبوش ، محمد ، قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي وجهة نظر مغربية ، (ط١، ابوظبي ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية).
- الحاج علي ، سياسات دول الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥).
- حوات محمد ، العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير ، (القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٦).
- خبازي ، فاطمة الزهراء ، النظام النقدي الدولي (المنافسة – يورو – دولار) ، (عمان ،مطبعة اليازوري، ٢٠١٢).
- خير الدين ، شمامة ، العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن ٢١ ، (الجزائر ، دار قرطبة ، ٢٠٠٩) .
- دياب ، أميرة محمود ، العالم الجديد في التاريخ الحديث ، (عمان ، دار غيداء ، ٢٠٢٠).
- سيد ، معين أمين ، " مفهوم الشراكة ،ألياتها " ، أنماطها، الملتقى الاقتصادي الثامن حول الجزائر والشراكة الأجنبية أيام ٩و١٠ مايو ١٩٩٩).
- الدجاني ، احمد صدقي ، التحديات الشرق اوسطية الجديدة والوطن العربي ، مناقشات الندوة الفكرية ، ط١ ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤).
- السلموني ، سعاد إبراهيم ، السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط ، ط١ (عمان ، دار غيداء ، ٢٠٢٠) .
- الشمري ، مصطفى إبراهيم سلمان ، عسكرة الخليج الوجود العسكري الأمريكي في الخليج ، (القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢).
- عبدالعزيز ، سمير محمد ،التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة (الإسكندرية ،مكتبة الإشعاع الفنية ،٢٠٠١).

- قاسم ، حسين أحمد ،الاتحاد الأوربي والمنطقة العربية : القضايا الإشكالية من منظور واقعي ،(الدوحة ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،٢٠١٣) .
- قويدري ، محمد ،أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الاداء الاقتصادي لتأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية ،ملتقى بجامعة فرحات عباس ، أيام ٢٩ ،٣٠ أكتوبر ٢٠٠١.
- اللاوندي ، سعيد ،العلاقات الاورومتوسطية من مأزق برشلونة الى انتحار المتوسط ،(القاهرة ،مكتبة جزيرة الورد ،٢٠١٥).
- المحمدي ، أحمد سلمان ،،دراسات في قضايا فكرية معاصرة ،(عمان ،دار غيداء للنشر والتوزيع/ ٢٠١٧) .
- مصلوح ، كريم ، سياسة الدفاع الأوربي ، ط١، (بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠٢٢).

ثالثاً : <u>الدوريات</u>

- حتي ، ناصيف ، ((المأزق العربيّ)) ، مجلة المستقبل العربي ،(بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد ٢٠٥ ،١٩٩٦).
- حروش ، لمياء ، الشراكة الاورومتوسطية – السياقات والمسارات ، مجلة المعهد المصري ، (القاهرة ، المعهد المصري للدراسات ، المجلد ٤ ، العدد ١٦ ، ٢٠١٩).
- الحسيني ، محمد تاج الدين ، " أفاق أنقاذ عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، مجلة مطبوعات اكاديمية ، (المغرب ، العدد ٢٤ ،١٩٩٦).
- الحوران ، أحمد فارس ، " الشراكة الأورومتوسطية من خلال اتفاقية الشراكة الأوربية الأردنية : دراسة تحليلية أولية " ، مجلة الجامعة ، (دمشق ، المجلد ١٩ ، العدد ١ ، ٢٠١٩).
- سلامة ، غسان ، " افكار أولية عن السوق الاوسطية " ، مجلة المستقبل العربي ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (١٧٩) ، ١٩٩٤).
- عدالة ، جعفر ، " تطور سياسات دول الاتحاد الاوربي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي " ، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، (الجزائر ، جا–معة البليدة ، العدد ٢ ، المجلد ١١ ، ٢٠١٤).
- أبو العينين ، محمد ، " العلاقات الأوربية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة " ، مجلة السياسة الدولية (القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، العدد ١٤٢ ، ٢٠٠٠).
- مصحب ، جاسم محمد ، " الاورمتوسطية من التعاون الى الشراكة " ، مجلة العلوم السياسية ، (جامعة بغداد ، كلية العلوم ، العدد ٤٩ ، المجلد ١) ، السنة ٢٠١٥) .

رابعاً : المصادر الانكليزية

- **Hyland ,William," America's New Course",Forejgn AFFairs, Vol 69,no,2,(Spring 1990).**
- **Report ,UN , Replacement Migration : Is it a solution to Declining and Ageing populations , (New york : UN Department of Economic and social Affairs , population Division 2000).متاح على الموقع**
  <http:// www. un . org/ esa/ population / migration / cover – preface . pdf>
- **Nowicka , Monika , Migration , Citizenship and Cultural security : case of polish Immigrants in Reykjavils , Master , Collegian Civitas , wasaw , 2014.**
- **Jacques , Bourinet , Ia m'editerrane/e espace de coope/ration , centres d/etudes etde recherches intemationates et communautaires, Marseille II , /economique , 1994 .**
- **Z.Katz , sehomo : " Ies super – puissances au Moyen –Orient et 1idee de 1a guerre Iimitee' . International problem , vol XI , N1-2 (July 19971).**
- **Barcelone , Declaration, adoptee lorsdela conference euro – mediterranee, 27-28- November 1995 .**
- **Conclusions of the 3rd Euro- Mediterranean conference of Foreign ministers in Stuttgart , 1999 .**
  http:// www. emwis . org متاح على الموقع